State of Kuwait

Abdullah Jassim Almudhaf

Member of National Assembly

دولة الكويت

عبدالله جاسم المضف

عضو مجلس الأمة

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

- تبلغ سمو رئيس الوزراء
- تبلغ الدوير الأشغال العامة و وزير الدولة لشئون الشباب

١٤/١١/٢٠١٦

السيد/ رئيس مجلس الأمة

المحترم
- يدرج على جدول أعمال اول جلسة عادية

تحية طيبة وبعد ،،،

استناداً لأحكام نص المادة (100) من الدستور والمادة (133) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة, واستكمالاً لدورنا الرقابي الذي مارسناه من خلال توجيه مجموعة من الأسئلة البرلمانية وطلبات لجان تحقيق , نتقدم بتوجيه الاستجواب التالي الى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشئون الشباب , برجاء اتخاذ الإجراءات اللازمة لإبلاغ ذوي الشأن وفقاً لأحكام المادة (135) من اللائحة .

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاستجواب

عبدالله جاسم المضف

عضو مجلس الأمة

عبدالله جاسم المضف
عضو مجلس الأمة

State of Kuwait
Abdullah Jassim Almudhaf
Member of National Assembly

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت
عبدالله جاسم المضف
عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ [الإسراء: 16].

لما كان ملف أملاك الدولة وأراضيها التجارية والصناعية والزراعية من الملفات التي أولياها جل إهتمامنا من بداية دور الإنعقاد الأول نظراً لما تمثله هذه الملفات من أهمية قصوى تأكيداً لمصالح الدولة المالية وتحقيقاً للعدالة الإجتماعية وحماية للأمن الغذائي في الدولة , مما جعل من تلك القضايا تشكل حجر الزاوية في إتجاهاتنا الرقابية سؤالاً وتحقيقاً واستجواب التزاماًمنا باليمين على إحترام الدستور والقانون والذود عن مصالح الشعب وأمواله.

وعلى الرغم أن التدرج في الأدوات الرقابية لا أصل دستوري أو قانوني ثابت له الا أن التزامنا بهذا التدرج جاء لتبيان الحقيقة كاملة وإقامة الحجة وغحتراماً للرقابة الشعبية والرأي العام , كما أننا مؤمنين بشكل يقيني بأن هذا التدرج من خلال توجيه الأسئلة البرلمانية وتقديم طلبات تشكيل لجان تحقيق هي وسائل قد تحقق الهدف المنشود متى ما إلتقت ارادتي الحرص الشديد والشفافية التامة من الوزير ليتعامل معاها بشكل جاد وسريع والمتابعة الحثيثة والرصد الدقيق من النائب لتكون سبيلاً للاطلاع على المعلومة والتحقق من الوقائع.

P.O. Box: 716 Safat, 13008 Kuwait
ص. ب: 716 الصفاة، 13008 الكويت

State of Kuwait
Abdullah Jassim Almudhaf
Member of National Assembly

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت
عبدالله جاسم المضف
عضو مجلس الأمة

فمتى ماعلم الوزير من خلال هذه الادوات مكامن الخلل والضعف في وزارته أو المؤسسات أو الهيئات التابعة له أصبح أمام خيارين لا ثالث لهما , فإما أن يحمي هذه المؤسسات التي تحت مسؤوليته السياسية من العبث ويصلح مابها من خلل أو يتهاون تجاهلاً أو ضعفاً فيكون تحت طائلة المادة (**100**) من الدستور بتوجيه سؤالاً مغلظاً له يترك فيه الحكم السياسي للمجلس والإجتماعي للرأي العام.

ولما كان الاعلان عن هذا الاستجواب كان قد سبق تشكيل الحكومة الحالية ,وحتى قبل تسمية الوزير المستجوب حيث وضعنا جملة من المعايير والمطالب لتصحيح الوضع في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية عبر ملفات متخمه بشبهات فساد وتنفيع وانعدام عدالة التوزيع وعدم تحقيق الغاية في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد وطالبنا بأن يلتزم الوزير القادم بها ايأ كان أسمه , وقد قمنا حرصاً منا على تقويم هذا الاعوجاج بتسليمه فور قسمه التقرير رقم (**2**) الصادر من لجنة حماية الأموال العامة الصادر في دور الإنعقاد الثالث في الفصل التشريعي الخامس عشر وما يحتويه التقرير من شبهات تدور حول مجموعة من القيادات في الهيئة طالبنا باحالتهم للنيابة العامة للوقوف على صحة هذه الشبهات كما تمسكنا بحقنا بالاطلاع على هذه الإحالة للوقوف على صحتها ومدى ملائمتها لواقع الحال.

وقد منحنا الوزير المستجوب تأكيداً لنوايانا الحسنة في الإصلاح وتحقيق الغاية النبيلة من حقنا في ممارة دورنا الرقابي مدة

P.O. Box: 716 Safat, 13008 Kuwait
ص. ب: 716 الصفاة، 13008 الكويت

State of Kuwait
Abdullah Jassim Almudhaf
Member of National Assembly

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت
عبدالله جاسم المضف
عضو مجلس الأمة

شهر كامل لتنفيذ هذه المعايير وتحقيق تلك المطالب , وبعد متابعة لما قام به الوزير المستجوب منذ توليه حول هذا الملف نرى بأنها اجراءات ليست في الاتجاه الصحيح للصلاح ولا في سبيل متابعة كل ما أثير بشأن هذه الشبهات لذلك نتقم باستجوابنا على النحو التالي :

المحور الأول : التهاون في محاربة الفساد بشأن الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية :

دارت حول الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية في الآونة الأخيرة العديد من الشكوك حول شبهات فساد جعلت من هذه الهيئة اداة يستخدمها المتنفذين في كسب الولاءات وتنفيع الأقارب مما أدى الي حيادها عن دورها الأساسي بالعمل على تحقيق الأمن الغذائي والتعامل على كل المتقدمين للحصول على الحيازات الزراعية بشكل عادل ومتساوي , ولعل حكم محكمة التمييز الصادر بتاريخ **26** يناير **2022** والقاضي بالغاء توزيع **396** قسيمة زراعية يمثل رأس الجليد لكل هذه الشبهات والوقائع مما كان يستوجب أن يتم التعامل مع كل مسؤول في الهيئة أو خارجها بشكل حازم ودي للقضاء على هذه الظاهرة التي استشرت في مؤسسات الدوله والهيئة أحدها, وكانت هذه المؤشرات والحقائق بالمستندات تحت يد الوزير منذ اليوم الأول لتوليه الحقيبة الوزارية الا أن جميع تحركاته تصب في مصلحة وتأكيد لقوة هؤلاء المفسدين مما يستوجب تحمله المسؤولية السياسية عن هذه الأفعال بعد أن فشل في التعامل معها.

State of Kuwait
Abdullah Jassim Almudhaf
Member of National Assembly

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت
عبدالله جاسم المضف
عضو مجلس الأمة

المحـــور الثـــاني : التخـــاذل فـــي التعامـــل مـــع التقـــارير الرقابيـــة ولجـــان تقصـــي الحقـــائق وعـــدم الجديـــة فـــي احالـــة المســـؤولين عـــن شبهات التنفيع :

ان وجـــود الجهـــات الرقابيـــة ومؤسســـات الدولـــة المختلفـــة لحمايـــة المـــال العـــام ومصـــالح الـــبلاد والعبـــاد هـــي بحـــق تمثـــل دولـــة المؤسســـات وتـــوفر رادع حقيقـــي لكـــن مـــن تســـول لـــه نفســـه العبـــث فـــي هـــذه المصـــالح أو الاســـتيلاء علـــى هـــذا المـــال , ولعـــل عـــدم احتـــرام تقـــارير هـــذه المؤسســـات والتعامـــل معهـــا بشـــكل غيـــر جـــاد يمثـــل ســـقطه سياســـية كبيـــرة لأي وزيـــر يحمـــل علـــى عاتقـــه محاربـــة الفاســـدين وحمايـــة أمـــوال الشـــعب التـــي أقســـم علـــى حمايتهـــا , وقـــد كانـــت الهيئـــة العامـــة للزراعـــة والثـــروة الســـمكية علـــى رأس الجهـــات التـــي كانـــت تحـــت الرصـــد الرقـــابي وكانـــت تقـــارير لجـــان التحقيـــق ولجـــان تقصـــي الحقـــائق كلهـــا تشـــير الـــى وجـــود تعـــدي صـــارخ علـــى المـــال العـــام وتنفيـــع واضـــح لأقـــارب وأبنـــاء مســـؤولين فـــي الهيئـــة وشـــراكة تجاريـــة مـــع متنفـــذين يمتلكـــون عشـــرات الحيـــازات الزراعيـــة بـــدعم وتأييـــد مـــن المســـؤولين عـــن هـــذا الملـــف , ناهيـــك علـــى أن الكثيـــر مـــن تقـــارير لجـــان تقصـــي الحقـــائق قـــد أشـــارت علـــى الـــوزير بســـرعة اتخـــاذ اجـــراءات قانونيـــة صـــارمة وتحقيـــق موســـع فـــي هـــذه التجـــاوزات الا أن الـــوزير أصـــر علـــى عـــدم احتـــرام نتـــائج هـــذه اللجـــان وعلـــى رأســـها لجـــان تحقيـــق مجلـــس الأمـــة وأقـــدم علـــى إحـــالات قانونيـــة لـــيس لهـــا مـــن إســـمها نصـــيب تفتقـــد لكـــل العناصـــر القانونيـــة للمحاســـبة وتخلـــو مـــن الاثباتـــات الحقيقيـــة التـــي تعـــين جهـــات الدولـــة علـــى المحاســـبة ممـــا يكـــون هـــو المســـؤول الأول بحـــق

P.O. Box: 716 Safat, 13008 Kuwait
ص. ب: 716 الصفاة، 13008 الكويت

State of Kuwait
Abdullah Jassim Almudhaf
Member of National Assembly

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت
عبدالله جاسم المضف
عضو مجلس الأمة

أمام الشعب والرأي العام على هذه التجاوزات والتنفيع دون اكتراث لمصالح البلاد والعباد.

المحور الثالث : التجاوز على الصلاحيات الدستورية المقررة له والصلاحيات القانونية المقررة لقيادات الهيئة :

إن الدستور الكويتي لم يترك المجال مفتوحاً في تحديد صلاحيات السلطات الثلاث وتعامل بشكل واضح ومحدد في رسمة للحقوق المتعلقة بصلاحيات الوزراء في التعامل مع الوزارات والهيئات التابعة لهم , الا أن الوزير المستجوب قد خرج عن كل هذه الأطر الدستورية وتجاوز كل الأعراف السياسية بأن أصدر قرارات وزارية متعلقة بالهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية قبل حتى أن يتم صدور مرسوم تبعيتها له كما خرج عن الفتاوى القانونية السابقة بشأن المراسيم وتجديدها والحقوق المرتبطة بمن تعنيه هذه المراسيم وأصبح يمارس دور غير منوط به بطلب فتاوى قانونية من ادارة الفتوى والتشريع لتمكين بعض القيادات المتهمة بالفساد وتوسيع اختصاصاتها مما يثير شبهة رغبته في تعزيز هذا الفساد واستمرار نهجه ليكون هو المسؤول الأول أمامنا وأمام الأمة سياسياً عن هذا الفساد.

مقدم الاستجواب

عبدالله جاسم المضف

P.O. Box: 716 Safat, 13008 Kuwait
ص. ب: 716 الصفاة، 13008 الكويت